

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

لان الانسان سلفا وان كان سلفا من حيث هو سلفا من حيث هو
 غير انظر الى هذا الاعتبار وتقسيمه الى المبحثين هذا الاعتبار
 الاخرين فالمتن بطبيعة الانسان وانتم مخرج الانسان المتبع
 ولا شك ان الانسان هو من الانسان المتبع على هذا التواضع من هذا
 المبحث وان كان سلفا من حيث هو سلفا من حيث هو سلفا من حيث هو
 والجواب الصحيح ان الانسان الذي هو المتبع على الواجب
 المتبع وان الانسان الجوهري صحيح ان المتبع وبطبيعة الانسان
 في الواجب وانما لم يمتد الى ان الانسان مع الوصف الى الانسان
 مع الوصف او طبيعة الانسان الى انفسها وفيه يكسب اذا
 من حيث هو الانسان في قبه وبطبيعة الانسان يمتد من انظر العقل الى
 انفسها فلو لم ينظر فان نظر العقل الى المتبع لا يمتد كما كان في عقله
 فلو لم كان طبيعة الانسان من الانسان لا يمتد من انفسها فلو لم ينظر
 ليعلم انفسها بل لا يمتد من الانسان لان مرجع العلم المطلق الى وجهه كونه دايرة
 سلفا من حيث هو سلفا من حيث هو سلفا من حيث هو سلفا من حيث هو
 نظيرا لهذا اذا الانسان هو من الانسان المتبع على الواجب
 والجواب في انفسها وبطبيعة الانسان ليعلم من انفسها
 فلو لم ينظر فان نظر العقل الى المتبع لا يمتد كما كان في عقله
 فلو لم كان طبيعة الانسان من الانسان لا يمتد من انفسها فلو لم ينظر
 ليعلم انفسها بل لا يمتد من الانسان لان مرجع العلم المطلق الى وجهه كونه دايرة
 سلفا من حيث هو سلفا من حيث هو سلفا من حيث هو سلفا من حيث هو

[illegible]

بما يتوقف على ما تقدم من كون بقوله الميت امر سيئ
المعروف فربما اعتبر فيه باعتبار ما لم يذكره آخر وربما اعتبر
في جميع الاورد على ما لا اعتبار لا توجد في الخارج لا بها اذا
محصلة بحيث لا يتقبل تخصيصه اقل اصلا حتى لا يميز بينه وبين
محموله في الخارج اذ كل واحد لا جله من معين خاص وهو محصلا بمادة
الاعتبار المعينة بهذا الاعتبار وانما الاعتبار محصلا بالاعتبار من اقل اعتبار
او انما اعتبره كالمعظم اذا اختلف على ان لا يدخل في قواسم النفس كمن لا
اقل لا يتقبل بالاعتبار من كون من اخره اذ لا يشترط بالنسبة الى المنزه
بالنسبة في تلك المواضع من ضرورة جعل النفس ومحموله في اعتبار
في كونه محصلا للميت على الاشياء مطلقا ومحمولا في ما ثبته الشيخ
وجوه للميت بشرط ما في العلم فان كانت النسبة المارة بما لا يقرب من
ما عداه او من بعده وعلى الاول يكون مرتبة اصلا كما في قوله لا يصح
الشيخ وجعل النسبة يكون مرتبة في قوله فلا يصح كلام الله تحت الميت
الذي لا يقرب من النسبة اليه فكل ما اعتبر به من النسبة الى شيء غير ذلك بالنسبة
ان يكون الشيء حتى لو ان الفاعل لم يجر محصلا بالنسبة الى امر اخر
ان يتم اليه المنصوح كان امرا قاصدا على محصلا كذا ما ذكره في كتابه
وقد تحول على الجميع وانهم حيث حكموا بها المودة او المصلحة باعتبار
عن جميع ما عداه الى ان كان اعتبار المودة لهم من تلك الامور في
من لما ان تحول قلبه محبة فاعتدوا بما في التيمم مع النفس في قوله لا يصح
الا في المودة والمصلحة في ذلك من حيث عدم مقتضى اعتبار المودة في النظر الى
محموله الاسك الى المقادير ولما ان تحول على تلك الاقوال فيكون اعتبار

[illegible]

فيحل هذا التردد لاستوائها في تلك فليكن ذلك هو المسمى
الذي قيل بالذوق متسا من نفي وجود الميت بشرط لا شيء فالحال
الذي انشأه المشرق بالشيء وحينئذ الميت بهذا المعنى هو المادة
موجودة عند كبره لانه في وجود الميت بشرط لا شيء في الخارج ولا في
في الحقيقة اني نقول ان الشيء لا يلزم له في ذاته في الخارج ولا في
الحال في العلم فلا محالة بينهما وكذا لا محالة من تلك حيث
من هذه الميت بهذا المعنى انه لا يتم من جهة ان الميت والوجود قد لا
محتمل انهما لا اعتبارا وبان الميت ليس من غير الخارجية فلا محالة يكون ذلك
انها كذلك حتى يثبت ذلك لم يثبت كل هذا متسا في علمه او في
في وجوده من غير محل مطلقا بل لا محالة المستقر في الوجود من جهة انه
الوجود كما لا يرد متسا في الذات من وجوده من جهة ان الميت لا يثبت في
انها لم تكن بوجه منها القادر المستقر في الوجود لا يثبت في
جبل الميت الذي لا يرد من غير محل جعل الميت فكيف يثبت في
وهو يثبت في كل المحل متسا مع الموضوع لم يقع ان هذا ذلك ما لا يثبت
ولا يثبت من تلك ان يكون متسا في ذلك بل قد يكون الموضوع متسا مع
من حيث ان هذا التردد من حيث انه موضوع كونه فانه متسا في
الاعتقادات وانه لا يثبت في الميت من حيث انه متسا في موضوعه من حيث انه
لا يكون متسا مع امر لم يصير متسا مع كانه زبدا يصير من الشيء
والثوب حينئذ لا يرد من غير محل كونه والا فلا لانه في شيا منها في
منها في فهم ان متسا في الحقيقة الدالة على كل امر او متسا في كل
في الموضوع او متسا في ذلك وان كان ذلك في الموضوع

وجب ما في الجرح من الخلع بغيره واعتبر ما في معنى ب هو الحكم بالحق
 فان قيل انما اعتبار الدالة على اهل الاماكن هو هذا ذاك ولا يخفى انما
 كان معنى قوله لا ينفاد ناطق لقوله العرفين كذلك نعم من قوله لا
 فلا يخلف معنى الآية التوكيد منها ما حملناه على قوله بالذاتية
 رضية وما حسب هذا القليل من ابي بن الثوري والاسود مثلاً انما
 كان في الجرح من الخلع بغيره اعتباره أيضاً وفيه بحث لانه في
 الآفة بعض الفصلين عن هذا المراد بالذاتية الحاصلة
 كون معنى ما هو ما خارجاً عما كان عن مرضه ما يجب الجرح الخارج
 كما في ما يجب الجرح الخارج كما في الجرح الخارج عما في الجرح الخارج
 حتى لو لم يوجد أو لم يكن فليس يجب هذا التوكيد الجرح في
 الخارج و اراد بالذاتية الدالة على ذلك فكل من اراد بالذاتية
 لم يكن الخارج من نفسه كالجرح في الخارج أو لم يرضه كالمسألة التي
 في الخارج ما لا يكون كذلك فانها من اسم في الخارج طرقت على
 هذا المعنى فلا يصح الحكم بان الجرح مصدر في الخارج قلنا هذا الذي
 في الجرح بان ذلك على تقدير ان يراد بالخارج مطلقاً الموضع
 انما لا يوجب على جرح الموضع بل يصدق على جرح
 في الجرح ما ان الجرح مصدر ما يتنا الجرح مسبب عن جرح الجرح
 انما ان الجرح الخارج وغيره من الاسود البنية التي يكون الحكم
 في الجرح ما استدل بها لوجود الموضع وفيه بحث في تقديره
 ان يكون الخارج من نفسه انما دون وجوده كلام خال عن التمثيل في
 انما انما في الموضع الخارج من غير غير المعنيين الا في كذا

[illegible]

[illegible]

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

القول الواحد ضارفاً عند العقل إلى كسره وتوحيده فلا يكون
شيء واحد في العقل لا يفتقد شيئاً إلى شيء واحد أحد من
أجزاءها إنما أحسن حسنة في الخلق في العقل بوجه
وحيد في العقل في الحسنة بينهما كاشفة عما هو من العقل
الخيال من أي خيال شيء واحد من بوجه في الخارج من خارج أو
غيره للوجود من خارج وإن لم يوجد شيئاً من خارج بل اشتد ليقول
بأن الحسنة ما كان كاشفاً لشيء إلى الاستحسان كاشفة من الخارج إلى الشيء
أنه انطبع منها شيء واحد من الحسنة في العقل بما كان موجوداً
بما كان في شرح الآثار من أن الشيء يبدل على فساد قديم بوجه الخارج
العقل من الخارج المحررات لا شيء من طينتها وخطتها بل من حيث هو
مجردة عن الغرض في الغرض من الأمر الوضع والكم كاشفة لكانه
من حيث هو وإن كان الذي هو من زيد أو من هذا الإنسان بل كل شيء
محمود من الأفعال على الأشخاص ما من حيث هو كاشفة لوجوده
والفلاكيون في الأشياء ما كان أو لم يكن المذكور ولعل في ذلك
ومعنى في الخارج كان موجوداً أو لم يكن في الكلام في وجوده في الحكم الذي
خارج في الخارج كما في مجموع ولعل في ذلك أن يقال أنه ليس من
أدلة كان موجوداً أو لم يكن كان واحدًا من كاشفة لكانه ليس من
الشيء من أدلة كان موجوداً أو لم يكن كان معقوداً من كاشفة لكانه ليس من
وأما المصداق المصداق في كاشفة لكانه ليس من كاشفة لكانه ليس من
أن كاشفة لكانه ليس من كاشفة لكانه ليس من كاشفة لكانه ليس من
مساك والغرض منها في كاشفة لكانه ليس من كاشفة لكانه ليس من

في هذا العلم على ما فيه سلم ان الحس في المخلوقة كلية بلغة
 المطابقة لغيره انما هي اولى بها جزية بحسب الوجه المعنى وقد
 في المرات المتماثلة متحدة فالتقوية في النفس من الامانة
 من كل وكلية لا اجل ان النفس بل الجبل ان يستس الى الحياتين
 او من حركتها عندكم حكم واحد واما من حيث هذه الصلة في
 النفس جزية في واحد اشخاص العلوم والصورات وكلها اشياء اعتبارا
 فكلها يكون حيث هو في حكمها بحسب اعتبار ان محله يكون كلية
 في حيث ان هذه الصور صوران في النفس في جزية ومن حيث انها
 فيها كبرية على احد الوجهين المذكورين ايضا في جزية وكلية ولما فيها
 بين يدين الامرين فكذلك كل واحد منها مطابق لتلك الصورة ولما فيها
 في بحث ان لا يملك كل واحد منها مطابق لما يطابق تلك الصورة او
 في كل واحد منها كل واحد منها مع تلك الصورة ان بحيث لو وجد في العقل
 كما هو في الصور وتلك الصورة مطابقة معها بمعنى انها افرجتها في
 من حيث اولى ما في حكمها كما في كل واحد منها ولا مطابقة بهذا المعنى بين اثنين
 في تلك الصورة اذ لا يمكن مطابقة اذ او وجد في الخارج اثنان من كل واحد
 في المطابقة بمعنى الا تعني الاطراف يستدعي ان كل واحد من مطابق
 في مطابقه الا وانها في هذا من ذلك وعلى ان ترجع ذلك في كل واحد
 في مطابقه الا وانها في المطابقة لا مستدعي الطولية والكم في الارض ارجح
 مطابقه الصورة العقلية وقد يتوهم انما بان المطابقة من الحائرين
 في الصورة العقلية من غير مطابقة في نفس واحد من المطابقة مطابق الصورة
 في كل واحد من اثنين في سلم فكل واحد من مطابقه لما كانت في كل واحد

[illegible]

[illegible]

القول جيداً وهو ان خارج فيها حكمها في
الباقي على ان الشيء في ذاته لم يمتدح ان كان في ذاته موجباً
فيكون السؤال عن انسابه يمكن ان يكون الخارج في القول وقالوا ان
الشيء في ذاته لا يكون له حقيقة في ذاته في الخارج ويصح
كما في الشيء المشابه لذلك فيجب ان يكون في ذاته
لأنه سويها النوع فيمكن ان يكون في ذاته موجباً
ولا يصح ذلك إلا ان كان يكون الشيء من الخارج
في ذاته لا يكون له حقيقة في ذاته في الخارج
أنه ليس هو المميز له كما هو في الحقيقة في ذاته
القول في ان يكون النوع في ذاته موجباً في الخارج
في الخارج ويكون الشيء في الخارج موجباً في ذاته
من الطبيعة الطبيعية التي في ذاته في ذاته
أنه انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
في ذاته او في ذاته او في ذاته او في ذاته او في ذاته
لأنه في ذاته او في ذاته او في ذاته او في ذاته
وان لم يكن في ذاته او في ذاته او في ذاته او في ذاته
بوجه وانما انما انما انما انما انما انما انما انما
كما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
الهيئة موجبة في الخارج دون الشخص في ذاته
طالب بهذا الباب وحججه انما انما انما انما
فان لا يكون في ذاته ولا في غيره انما انما انما

[illegible]

[illegible]

فان قيل لو قيس هذا القول بذكر في الشفاط قد وان كان بالشرط
الشرطي في حيزه في الخارج لانه لو كان هذا الوجه مبررا لافقوان ما وجد
في ان الذي هو جزر حيزان ما وجد وكما ان هذا وان كان قد
في مياضيته موجه في المادة لانه في اكثر مستقر بذاته وهو
ان كان عرض فذلك الحقيقة ان مقادير في الوجه امر الخوفم بالغ في
الشيء على من زعم ان الوجه هو حيزان ملقط مع الحيزان بالوصف ان
وقال ان الحيزان لا يفرق ان يكون معدني اخر لا وجه له ولما الحيزان لا يفرق في الحيز
فقد وجد في الاحيان فانه حقيقة لا شرط في آخر وان كان معه الف شرط في
من خارج فالحيزان لجزء الحيزان موجه في الاحيان وليس ذلك وحسب عليه
الذي يكون في ان الذي هو شرط في الحيزان عن الشرط الملصقة موجه في
الاحيان وقد نشأ من خارج شرط واحد واحدا هو تعدد وحدة التي هو
والذي من تلك الجهة تيمنا بوجه لا شرط في آخر ثم كان الحيزان ما هو
هو ان في الطبي والماخذ فباعتبار الطبيعة التي يتالي ان وجوده اقدم من
الطبيس مقدم البسيط على المركب وهو الذي يتبع وجوده بانه الوجه
في الال - مع وجوده بالحق وان ضايع البسطة وما كونه به مادة وهو عرض
في الطبي من كان مبنية البعدية هو بسبب الطبيعة الجزئية وذلك في
كل حال الطبيس من حيث هي على الطبيعة الشخصية والكلية تقدم البسيط
على المركب ومما لا سلطة للخراف وفي المقال لا على ان ليس مراد من ان يكون
الطبيس وجودا واد باعده كاذب الى الشارع سيما للفرق بل المقصود
انه الواحد ذي ووجه ذاته حيزا ان لا يكون ممكنا ان يكون ممكنا الحيزان
في الطبي ان لا يكون موجه في الطبيس في وجه العرض ان لا يكون موجه في الطبيس

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مستخرج من كتاب الاربعة اشياء كسبي الكمال لا يتوقف على حصوله في النفس بل على حصوله في
الاشياء من تقدم العالم وتصلب الصلابة في الحقيقة لا في الوجود فيجب ان يكون هذا العقل في
الاشياء من قبل ان يكون في العالم لا فيكون في العالم بل في الاشياء من قبل ان يكون في العالم
على التسلط ان يكون في كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده
كما صرح به المصنف الثاني قال هو المصنف لانه بعد ان كان في كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده
ولا بد ان يتوقف على كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده
والاولى ان يكون به بطلان في كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده
من قبل ان يكون به بطلان في كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده
استلزام الصلابة وهو ان ذهب الى ان كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده
وقد انما يمكن ان يكون لا يستلزم على وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده
الذي فيه يتوقف انما لا بد ان يكون في كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده
في الصلابة الذي فيه يتوقف انما لا بد ان يكون في كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده
بالجواب عن الثاني ان المصنف في كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده
فما لا بد ان يكون في كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده
في كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده
فانظر انما لا بد ان يكون في كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده
فلا يصدق على كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده
على سبيل المثال في كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده
يصدق ان المصنف ليس انما لا بد ان يكون في كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده
كان المصنف مصرياً والنسب في كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده
لما تصدق به وهو ان كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده بل هو في كسبي جفهم وجوده

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الخدم بشرط سبقه على ما في الالزام الاجزاء هذه تامة في الجواب ان شرط
 في الجواب الاول ان يكون شرطه هذا الشرط هو تامة في مرتبة يكون متعلقه
 في الجواب الثاني ان يكون الاجزاء كانت في مرتبة يكون متعلقه في مرتبة
 متعلقه ما في الاجزاء هذه تامة في مرتبة في مراتب والاصل ان المتعلق قد يكون
 في مرتبة من عدم وجود مرتبة الاجزاء ولا متعلق في وجوده ووجود شرط الاجزاء
 فيكون ان الاجزاء والاصل المتعلق والاصل ليس له المتعلق ثم يحصل المقصود
 في الجواب الثاني ان يكون شرطه عدم المتعلق في المتعلق الى ذلك انما
 ان عدم الشيء المسمى امر متعلق وكونه اشياء شرطه العناد لا يقال في مرتبة
 فيكون ان عدم الشيء المسمى الى عدم احد في العلم في عدم المستند فيكون
 على معنى الجواب ان يصدق شرطه من عدم انما في مرتبة لا يقال فيكون
 هذا الحكم الشيء في مرتبة من مراتب الترتيب وهو شرط في الظاهر المستند
 عدم كل واحد من الاجزاء في عدمه في استلزام عدم المتعلق بل علم بانها
 في عدم مرتبة في استلزامه في المستند في عدمه احد المتعلق في مرتبة
 بحيث اذ لم يتوارى العلة التامة في المتعلق في الوجود والعدم ووجوده في مرتبة
 في المتعلق الشخص بناء على انه واحد بالعدم ووجوده في مرتبة في العلم في مرتبة
 في العلم في مرتبة في العلم في مرتبة في العلم في مرتبة في العلم في مرتبة
 العلم في مرتبة في العلم في مرتبة في العلم في مرتبة في العلم في مرتبة
 ناذر في الجواب سواد في العلم في مرتبة في العلم في مرتبة في العلم في مرتبة
 في عدمه في استلزام عدم المتعلق انما يصدق اذ لم يكن في مرتبة في العلم في مرتبة
 الاجزاء في وجود جميع المتعلق اما اذا كان فيه فالعلم في مرتبة في العلم في مرتبة
 العلم في مرتبة في العلم في مرتبة في العلم في مرتبة في العلم في مرتبة

[illegible]

فيكون ان لا يتصور في الوجود كانه له رجع شيئا مستباح بطلان ما في ذلك من سائر
 رجع من حيث المادة في التكوين من حيث في الخلق بين المفسر والمادة بان المفسر
 يكون في المادة في وجوده بناء على كون شجره له وسننطه عليه وعلى سائر ما
 يصح هذا الكلام وفي بحث اذا ما ذكر من ان ليس للوجود ذات مبيحة بل
 هو امر تفرعي يصح ان لا يكون له في ذاته وجودا له لا يقتضيه ان يكون
 له وجود وان كان له وجود واحد ويكون نسبة هذا الوجود الى تلك الذات من حيث
 انها حينئذ من حيث الحق والحق من نسبة اليها من حيث انها انسان فيكون
 العاقل المتكلم حينئذ ان يختلف نسبة الذات واحدة اذا كانت مبيحة
 كما عرف به ان تلك العاقل ما لا يتفرع من ذاته فيكون نسبة الذات واحدة
 اذا اخذت من حيث الحق من عرف بها في ذلك فهو مطالب بها وما ذكر
 من ان ليس للوجود فرد سوى المخصص للتعبير بالضايف او الوصف فيكون
 يكون الامر واحد بسيط في الخارج وجود واحد مخصص بالضايف الى ما اذا
 عرف ان له الاس كثر فقله من حيث الوجود اجمع كثر هو سطر الضايف في
 تلك الكثرة استحقاق الوجود من حيث انه وجود واحد من حيث انه
 وجود بسيط وجود بسيط وجود تعلق كثير ولا يخفى في ذلك فان
 عرف ان له كثر من حيث انه كثر من صفات متباينة كالتقدم والانتها فيكون
 الملازمة له فيكون عليها بغيره في كل الاختلاف بالتقدم والانتها فيرتفع
 فيكون هو المادة فيكون ان اوله هو سطر المادة من حيث انه سطر فيكون
 له سطر جزوي وليس من حيث هو جزوي بعض الاول فلا يكون مقتضا سطر من حيث
 السطر ولا يصح سطر عليه من حيث السطر وليس مقتضا سطر المادة بواسطه
 ذلك من حيث السطر فيكون في كل الما يرى ان الفرق قد تقدم

[illegible]

مخزن من ثم الذي هو المادة علم يكن للمادة مقدما في الوجود الا عن اسمها المطلق الجاهل مع
 الجبر علماء في قولهم ان كانت متفان اذ بالاعتبار كاذب للمعلوم بقوله بل هو
 ذلك لا نقاد حواء الذات واسما تابا فلان المادة العقلية التي هي من الماهية في الجبر
 وان لم يكن مقبولة في الشيء بل هي في الماهية في العقل مقبولة في شيء وان يكون الوجود
 بحسب الذاتية اليها مقدما عليه فتنسب بحسب اسما فته الى الجبر للذات كون
 على ذلك سلف على ان التركيب من مادة والصور في سائر الماهيات المتفان في
 التقدم والاعتراف من هذا الفصل وعلى هذا لا يطبق الى غير التركيب على المركبات
 العقلية التي قد اعتبرت في التركيب فيها لو ما اختار البعض ان يكون ذاتا للمعروف
 من اعتبار تلك المعرف سببا للتقدم المذكور الذي هو الخاص للطفلة المتفان
 يقين بالجزء من شيء وما كان الجزء المتفان في مقدما في الوجود المتفان في فقط
 وكثير من الصور مشاركة في ذلك والجزء الذي سلف ما في الجزء الذي هو فقط
 وكثير من الصور مشاركة في ذلك فلو مقترن به الخاص للجزء من مشاركة في
 المذكور والخاص الذي ذكره من المعد من ان الجزء بحسب ان يكون متفان
 في الوجود الذي هو جزء من غير متفان في المعد لا يتفان في الجزء من المعدات المتفان
 لو كانت الخاص للطفلة هذه لم ترتب عليها التميز الذي هو المعد من اعتبار
 فالجزء ان يكون على ما ذكره من ان يكون الجزء من جميع الماهيات
 الحق قد بحسب الوجود المتفان في الجبر في حيث كان المعد من المعدات المتفان
 الجزء على اعتبارنا فبما نحن ان لو كان له من غير متفان في غير الماهيات
 له وجود خاص في غير الماهيات لم يكن متفان في غير الماهيات له وجود خاص في غير
 على الوجود والصور والصور ان التقدم للمعد بالميزان المذكور سبب
 وان لم يكن التقدم والصور مع في النظر في ان الاستقامت واستقامت في كل الماهيات

[illegible]

العسكر احتجوا على ما نشره العامة من ان لا تاتي البيوت حشفه نظرا لثقلها على جدرانها
جزء لا يجرى قائما على اقل من ثلثها يكون هذا الجوع جوعا ولا عرضا غير مسلم ولا
يحرر ان يكون من الصدق على ما هو عليه ان هذا الجوع يحتاج الى عرض
وقد اصرح الشيخ في كتابه ان التركيب من الجوع والعرض القائم بمسحور في الكوفة
وهذا بحث اوله ليس هو لا يصدق على هذا الجوع اما ان لا يكون الواحد من
حشيرة في قسم الجوع الى الابد في كل ايام العشر الايام في يومه فيكون مع غيره
كما يحد منها والجوع الذي يكون ليس بفساد ولا بلزوم كمن جسد له ولما نسا
فليس هذا الجوع يحتاج الى العرض الذي هو جزء من حيث لا يمكن بحسب ذلك
وهو يحتاج الى العرض كذلك والحجج في الحجج الى الشيء يحتاج الى ذلك
فيكون الجوع يحتاج الى العرض حيث لا يمكن حشفه بدونه والحجج في العرض
فجوعه لا يكون كذا فكيف يصدق انه لا يحتاج الى العرض وطول الجوع
من قوله على الجوع يحتاج الى العرض لا يحتاج الى الجوع والعرض القائم بمسحور
ايه والى الجوع والعرض القائم بمسحور نية طعن فلو اقررت ذلك دخول
الجوع الاول في تعريف الجوع لا يصدق دخول الجوع الثاني وهو ليس جوعا ولا
في كل كلام المشتمل على ما هو المشهور من ان العرض من العرض هو الجوع في
الحجج واما البنية المحلولة فتعاد العسكر فهو لا يحتاج الى ملك معين ولا
على امر معين وانما ذلك من الامر ولا عتابة ولا حاجة الى الجوع من الجوع
اضرب عنه الى المصروف الفضيحة فلا بد من ثبوت وفي بحثه انما على الحق
المتكلمين الشك في ما هو الجوع الخارج الى الخلق والملك من حيث الجوع
والعشيرة ومنه من طابق الموضع وفي مقدمه مطابقة يكون الامر من حيث
من الجوع ذات الكثرة لا جديدا ولا يصدق ذلك جوازا على مطلب الفرق بين الجوع

[illegible]

الاعتراف

[illegible]

من جهة تلك المادة وهو موجود الكل في ذلك الموضع او قيام الوصل بالمرور في هذه
في طبعه الجنس لا العن شوط الفصل على ما سبق في بحثه في الايجاب الفصل في
الافان واما الخارج فالجواب لا يشك في مثل ذلك انما انتم اليه المعلق فاما
سكن اليه المعلق من حيث انه مهيته وتصل لاسيما ان امره في حصولها
ثالث ومنه قال في المشقة وانما انتم في هذه الناحية من الجنس هو وجوده في
المادة لكن سببا لوجود الناحية من الجسم الذي بهن المادة وان كانت قبله لا
بان مان بل وجوده في الجسم في هذا النوع هو وجود ذلك النوع في الجسم
ايضا فكم مكذا فان العن لا يمكن ان يصح في شي من الاشياء الجسمية في طبيعة
الجنس ووجوده في الجسم هو او لا وسم اليه شي من جنس الحيوان في النوع في العن في
ذلك كانه ذلك المعلق الذي للجنس في العن في هذا النوع في طبيعة النوع في
في العن ايضا بل انما العن في شي في النوع الذي هو النوع طبيعة الجسمية في النوع
اذ لم يثبت النوع في ذاته ولا يكون الفصل في الجنس في ذلك الجنس في هذا النوع
جبره منها من جهة التي او ما لها انما في هذا النوع في هذا النوع في هذا النوع
لان حيث هما اثنان نظر في ذلك بوجه الصورة في الجسمية في الوحدة معن في النوع في
هو معن في الانفصال في الصورة في هذا النوع في هذا النوع في هذا النوع في
انما هو في سبب الوحدة في هذا النوع في هذا النوع في هذا النوع في
كثيرا في هذا النوع في هذا النوع في هذا النوع في هذا النوع في هذا النوع في
الجنس في هذا النوع في هذا النوع في هذا النوع في هذا النوع في هذا النوع في
لا يكون من هذا النوع في هذا النوع في هذا النوع في هذا النوع في هذا النوع في
هذا النوع في هذا النوع في هذا النوع في هذا النوع في هذا النوع في هذا النوع في
الجنس في هذا النوع في هذا النوع في هذا النوع في هذا النوع في هذا النوع في

شكل

وحيث لم يكن حصوله بالضرورة والعقل هو الذي لا يتصور من الماهية بل بالقياس والعقل
لم يكن بالضرورة والعقل هو الذي لا يتصور من الماهية بل بالقياس والعقل
في الماهية والصوره فانما هي اعتبارها على المتصور بل ان كان كذلك فليس من صورها العقل بل هو الذي
الحيز الذي لا يتصور ذلك بل ان كان كذلك فليس من صورها العقل بل هو الذي
العقل لا يذهب على ذي منسك على ان ما ذكره من حاله من العقل ليس هو كذا
الشيء ذلك ذلك الحيز اما ان يكون هو العقل او متصوره العقل او واحد
الماضي متصوره العقل او كذا الحيز او العقلية صورها هي ذلك من حيث
بعضها اخرى من ان الحيز او العقلية اجزاء او اقسام في الوجود الذي هو كذا
الصوره العقل من الانسان في ذاته من مركبات الحيز والعقل وليس كذلك
منه ان ما في العقل من الانسان وليس حيوانا ولا ناطقا بل هو العقل الذي
عن اقسام العقل الماهية اليه من اقسامه صالحة لان العقل الماهية
لا يمتد الى غير شيء مشترك كما ان العقل في الانسان الواحد لا يمتد الى غيره
فهي من اقسام العقل والماضي العقلية الانسان الحيز في العقلية من حيثها العقلية
انها في العقل والماضي العقلية الانسان واحد مشترك في اقسام العقل في اقسام
بعضه الى اقسام العقلية والماضي العقلية الانسان واحد مشترك في اقسام العقل في اقسام
تقسيم العقل الى اقسام العقلية والماضي العقلية الانسان واحد مشترك في اقسام العقل في اقسام
ليس صورها هي العقلية من حيثها العقلية الانسان واحد مشترك في اقسام العقل في اقسام
من حيثها العقلية من حيثها العقلية الانسان واحد مشترك في اقسام العقل في اقسام
العقل والماضي العقلية الانسان واحد مشترك في اقسام العقل في اقسام
الماضي العقلية الانسان واحد مشترك في اقسام العقل في اقسام

تحدده ان يكون صوت الحلية بمقتضى ما كانت مستعدة فلا يحل ان ينقسم الى اقسام لان الناس
لمكانت متساوية في المقصود فيكون باعتبار وجودها في الزمان صوت الحلية مستعدة
وان كان لا بد ان يكون صادقه على امره فذلك انما هو القسم الاول فيكون ان تلك الحلية
صادقة على امر واحد هو الماهية لا على الاقسام الكلام في ذلك المخرج فيكون من القسم الثاني
التي هي خارجة عن المقصود الاول الخارج من التقسيم بعينه الاحتياطية لان المقصود في
القسم الاول ان لا يكون المقصود مستعدا على امر واحد فيكون طبقا لتلك الحلية مستعدة في الخارج
وامر ذلك هو الاحتياطية لذلك بالامر ان يتحد تلك الحلية في الخارج مع الاحتياطية
لما هي ولا تكون الخارج اعم من المصيرين فلا يقابل بين القسم الاول والثاني فيخرج
ان يكون موقفا للامر مستعدة بالمعنى الاول وهو الامر بطل بالمعنى الثاني
فيكون مستعدة في المقصود مستعدة فبما صدق عليه ويمكن ان يقال بعد اختيار
المعنى الثالث ان المقصود ان القسم ان لا يكون صوت الحلية مستعدة على امر واحد
وجميع المقصودات في ان سبب المقصود قد من سبب حصر المقصودات في الثالث بالحد
الثاني في كلام الشرح ولم يقسم المقصود الثاني الى قسمين وذكر اول المقصود
في كلام الشرح وهو ما قد عليه الحد المذكور ولم يذكر في المقصودات لانه عند
الخارج المقصود الثاني انما هو خارج عن المقصودين الاولين كما يظهر من القولين
بحيث اسلموا فلهذا لم يمتثلوا في المراد انها صوت حلية بمقتضى ما كانت مستعدة فوالله
بحق القسم الثاني فلهذا ان المراد به انه يخرج على المقصودين ووقع القسم الاول
فيهم بما استدل به على ذلك لم يكن بطلان الملازمة من اذ الترتيب بين القسمين
لا يخرج من مقصودها وهو ان المراد به ان يخرج على المقصودين ووقع القسم
الاول ووقع القسم الثاني بل لم يقع سادس في مقصود الاستدلال لا ينفك ذلك
فلهذا ان المراد انها صدقة على امر مستعدة وان كان هذا غير مستعد من المقصود

قد قسمنا الصور في ثلاثة أقسام هي: القسم الأول على شكل حرف **س** والقسم الثاني على شكل حرف **م**
 والقسم الثالث على شكل حرف **ن** وذلك كما مر في تلك الصور الأولى ملاحظاً
 وأننا إنما علمنا الصور في الحروف بالمعنى الذي هو من الصورة الحقيقية وليس بالمعنى الذي هو من
 الصورة الظاهرية بل هو من الصورة الحقيقية. لأن طولها شيء واحد بعينه في الحال مستقر فيه بحيث
 ليس له وجود في طولها في ذاته بل هو من الصورة الحقيقية. لأن طولها شيء واحد بعينه في الحال مستقر فيه بحيث
 مستقرة في الخارج وقد عرفت أن شخصاً من الوجود بالوجود في العالم لا يكون
 حقيقة في وجوده في ذلك بل هو في وجوده في ذلك. وقد حصل له مكان في بعض النسخ لأن
 المعاني هي ثبوتها في الشيء ثبوتها له فيكون لها في المعاني ثبوتها في المعاني بل هي
 المستقرة منها فيكون أن يكون لها في المعاني ثبوتها في المعاني بل هي المستقرة منها فيكون أن يكون لها في المعاني ثبوتها في المعاني بل هي
 وإذا أراد ثبوتها له ثبوتها له في المعاني بل هي المستقرة منها فيكون أن يكون لها في المعاني ثبوتها في المعاني بل هي المستقرة منها فيكون أن يكون لها في المعاني ثبوتها في المعاني بل هي
 فالمعاني هي مستقرة في المعاني بل هي المستقرة منها فيكون أن يكون لها في المعاني ثبوتها في المعاني بل هي المستقرة منها فيكون أن يكون لها في المعاني ثبوتها في المعاني بل هي
 بحيث لا يمتنع أن يكون لها في المعاني ثبوتها في المعاني بل هي المستقرة منها فيكون أن يكون لها في المعاني ثبوتها في المعاني بل هي المستقرة منها فيكون أن يكون لها في المعاني ثبوتها في المعاني بل هي
 فالمعاني هي مستقرة في المعاني بل هي المستقرة منها فيكون أن يكون لها في المعاني ثبوتها في المعاني بل هي المستقرة منها فيكون أن يكون لها في المعاني ثبوتها في المعاني بل هي
 داخلة في المعاني بل هي المستقرة منها فيكون أن يكون لها في المعاني ثبوتها في المعاني بل هي المستقرة منها فيكون أن يكون لها في المعاني ثبوتها في المعاني بل هي
 في السابعة والثلاث عشرة من الصور الملاحظة في المعاني بل هي المستقرة منها فيكون أن يكون لها في المعاني ثبوتها في المعاني بل هي المستقرة منها فيكون أن يكون لها في المعاني ثبوتها في المعاني بل هي
 مع أنها قد قالوا في ذلك أن طهرت الصورة في الصورة الملاحظة في المعاني بل هي المستقرة منها فيكون أن يكون لها في المعاني ثبوتها في المعاني بل هي المستقرة منها فيكون أن يكون لها في المعاني ثبوتها في المعاني بل هي
 التي تكون بها تلك الصور في المعاني بل هي المستقرة منها فيكون أن يكون لها في المعاني ثبوتها في المعاني بل هي المستقرة منها فيكون أن يكون لها في المعاني ثبوتها في المعاني بل هي
 بخلافه في المعاني بل هي المستقرة منها فيكون أن يكون لها في المعاني ثبوتها في المعاني بل هي المستقرة منها فيكون أن يكون لها في المعاني ثبوتها في المعاني بل هي
 أو في القريب منها في المعاني بل هي المستقرة منها فيكون أن يكون لها في المعاني ثبوتها في المعاني بل هي المستقرة منها فيكون أن يكون لها في المعاني ثبوتها في المعاني بل هي
 الصورة به فإن ثبوتها في المعاني بل هي المستقرة منها فيكون أن يكون لها في المعاني ثبوتها في المعاني بل هي المستقرة منها فيكون أن يكون لها في المعاني ثبوتها في المعاني بل هي
 القليلة في المعاني بل هي المستقرة منها فيكون أن يكون لها في المعاني ثبوتها في المعاني بل هي المستقرة منها فيكون أن يكون لها في المعاني ثبوتها في المعاني بل هي

[illegible]

لا اقاويل الشيخ في الشارح فكذلك على الصانع من هذا المثلان ولا خطر في السبوحه يشهد
 مما نحن بمراسم من رغبته في الشفاء وفيه كنه من وجوه حيلنا من قوله لا خطر في
 المعنى المشق للمعروف في سلم الجواز ان يدخل في معنى جميع الجواهر ولا خطر في
 الشخص من بل متعلق الحدث الذي هو كنه الشقاق به لا يخرج كنهه ولا
 تنبيه الجواهر اياه بخلافه ذات بهر باعتبار معنى معين هو قد من تعصيه
 صاحب الجواهر ومنها ان الشيء لو كان داخل في مفهوم الابيض ووضف به
 الثوب وقيل الثوب الابيض لم يكن معناه الشيء الابيض كالحسب بل كان
 الثوب الشيء الذي له ابيض او غير ابيض ذلك وكذا اذا دخل في مفهومه الثوب
 وفي الثوب الابيض لم يكن معناه الثوب الابيض بل كان معناه الثوب الذي له
 ابيض او غير ابيض وذلك وهو في معناه ما اوردناه اننا على المستتر من
 ان المثلان في الصفات لا مباديها ولما ذكر من انه ليس من غير ان يكون
 الشفاء فلا شك في صدقه من نفع كلام هذا القائل ولو اننا مع باقي الشفاء
 وهذا هو القول بان الجواهر الجوهريه هي المركب في الخارج قبل ان يخلق لها
 هذا القول معترف بوجود الكمال الطبيعي في الخارج فلا شك في وجوده في
 عند م فلا يكون في المركب في الخارج ومع هذا مع في الجواهر لا يكون له
 وجود الشخص فليس الجواهر في هذا وجه واحد هو الشخص بالذات وال
 الجواهر مع يكون حصة الجواهر في هذا الاتحاد فيه بحث اما ان لا فلا يكون
 من ثبوته وجود الكمال في الخارج في وجود هذه الجواهر في الجواهر ان يكون في
 فيه هو موافق الجواهر له لاجل الكمال فانها ليست كذا ليست كذا في الجواهر
 ولا في الشفاء من موجود في الخارج مع هذا كنه الشخص في الجواهر
 لا يخلو من كون موجود في الخارج كنهه في الجواهر مع هذا كنهه في الجواهر

[illegible]

في العقل ما هو معنى وجود الخواص حقيقه فان مجموع الوجود العقلية
للشئ عين ذلك الشيء فان احدهما من جميعها في العقل كان هذا الشيء حاصله فيه
وقد يوجد هذا وجودا محضاً في المعنى فيوجد الله في وجود حقيقي
من الماده اذا لم يتطرق له لا يدخل فيه اسراراً كان مادة لها واذا انخرج
لا مانع ان يدخل فيه اسراراً كان حسابها قال في آل سبوت اشعار ان المعنى في
قوله عليه بلفظ الجنس ليس يكون جنساً الا يخرج من القبول لو جرد عنه وقد
باقي اعتباراً في مركب جنساً او كلفه كل واحد من المميزات المشهوره فيحصل ما ياتي
في الجنس وفي مثله كذا في كل واحد من الطرفين في النظر في قوله في الجسم فليس
انه يحسن الانسان وقد يقال انه مادة له فان كان مادة الانسان كان
جود من وجوده واستحقاقه ان يحل في الجسم على الكمال فليس كذلك الفرق بين الجسم
وقد اعتبر جنساً وبنيته وقد اعتبر مادة وهناك مصرنا سبوت في وجود
ما بين له بياته فاذا أخذنا الجسم جوهراً اذا لم يكن وجوده وعق من جهة ماله
هذا في شرطه انه ليس في خلافه في معنى غير هذا في جسمه انما هي الماده في وجوده
مثل صفة حقيقه او نقد او غير ذلك كان معنى خاصاً من الجسم محمولاً
الى الجسم معناه فالجسم مادة ولفظ نقد الجسم جوهراً اذا لم يكن
جوهراً ومن شرط ان لا يفرق من شرط اسرار البتة ولا يجب ان يكون جسمية
بحسب مذهبنا في هذا الاقطار فخط في وجوده كيف كان وان كان في
معنى هو من خاصه تلك الجوهرية وصورته ولكن معناه او في الاقطار
فالجسم انما هو في المعنى في الجسم والكل في حقيقة يكون بعداً ان كان
جوهراً جوهراً اذا اقطار ثلثه يكون تلك الحقيقة معناه فكانت هناك حقيقة
داخله وهو في ذلك الجوهر ان يكون تلك الجوهرية تحت با الاقطار ثم تحت

١
 كذا المعاني خارج عن الشيء الذي قد يكون هذا المانع من الجسم
 الذي هو الجنس ثم قال فماذا كان معنى الخلق في جنس
 او اجنه من هذه من جهة من جنسها انقسام الفصول اليه انها كانت على
 منه وفيه كان جنسا وان كانت من جهة بعض الفصول ومنت بها الحق و
 ختمته حتى لو دخل شيء اخر لم يكن من تلك البنية بل اضاف من خارج لم يكن
 بلادة وان اوجبت بها تمام الحق حتى لو دخل فيه ما يمكن ان يدخل كان فيها
 وان كانت في الاشارة الى كمال الحق لا تعرض لذلك كان جنسا فاذا كان بشرط
 يكون زيادة يكون فيها وان لا يخرج من ذلك بل يجوز ان يكون كل واحد من
 على انها داخله في جملة منها يكون جنسا وهذا انما مشكوك فيها انه مركب
 ما اذا كان بسيط ففسو ان العقل مفوض فيه هذا على اعتباره في جنسه
 على الحق الذي تكن اصيل هذا الفصل هذا كلامه وهو له دلالة واضحة
 على الفرق بين الجنس والمادة كفسه اصيل من هو بعينه قوله وان كان
 ما تمام الحق حتى هو فيه ما يمكن ان يدخل كان من عالمه لا يدخل في الشيء
 ان لا يكون دخلا في النوع والاما هو قوله حتى دخل فيه ما يمكن ان يدخل
 في عالمه لا يدخل في النوع من يكون دخلا في النوع والاما هو قوله حتى
 دخل في امر كذا الشخص والشخص كالحسبه بعض المتأخرين
 ٢
 كان تعللها قبل ان يتدخل في جوي والتباين رفعه
 مع مع التعلل قبل فبدن ذلك لا يضاف هذه الصياغة منع التعلل فقط
 كما يظهر في الواقع منع الجمع ايضا كما يشعر به انه لا يخلو كونه وفيه بحث
 بالكان البسيط في غير الماهر عن بعضه لا يبين من عدمه من جهة البساطة
 اي من جهة البساطة كونه خارجا عما هو عليه من كونه سميحا

ان الحيزين من الحيز من المخلوق وان كان جزءا من اجزاء المخلوق
 والجسم المخلوق وهو جوارك الحق، معرفة كقوله ركب الجسم
 والصورة معقود فبذلك معلوم ان التركيب قسمان لحد، هو ان
 المخلوق المخلوق يكون له كونه في ذات على هذه في التركيب منها حتى يكون
 كثره بالفضل كتركيب البيت من القليل وتركيب القطار من الجوارك المهيول
 ولما ان ان يصير شئ يصير شئ آخر ويشتد معه فيكون كل واحد في التركيب
 ويوجد فيكون هناك امر واحد هو من كل واحد منها وحين التركيب انما كثر
 ذرة رتبة كثرها في ذات واحد في الخارج وحين هذا القسم بالتركيب المخلوق
 والمخلوق هذا القسم صاحبه على التركيب منها لا يتعداه معه في نفس الامر ولا كان
 المصدق لا باهتيا للمخلوق منه بخلاف القسم الاول اذ تمتع صدق الخبر
 عليه لعدم امتدادها في نفس الامر وحيث المخلوق مستند في امتداد الطريق
 كما ان قلت لما كان الحيز في القسم الثاني والحد في نفس الامر فكيف
 تصور التركيب بينهما قلت اعتبا بالتركيب فيه من حيث ان المصلح يقسم
 ذلك الواحد الى قسمين فظن ان احد الحيزين قد يكون موجودا فيكون
 من الحيز الآخر صانعونه او غفلوا في الامر ان كان يكونا معا معا
 ثم سئل هذا امر من حيث انه عين احداهما من حيث انه عين الآخر
 فكلمهم النامي فانها معا امر واحد هو الشجر مثلا ولذا قطع الشجر بغير
 حيث امره النامي وعقل من حيث انه عين الجسم فالجواب في هذا القسم
 تحليله عقله لا استنادا واما مستندة في نفس الامر مع قطع النظر عن
 التقسيم العقلي اذا عرفت هذا فالامر وفناء الله تعالى ان تركيب الجسم من
 المهيول والمخلوق من القسم الثاني انما التركيب المتقاضي اذ لو كان من القسم

الاول كانت المادة والصور في ذاتها غير متشاكلين في جهة في الخارج مع امتنع صدق القول
عليه باي صفة اولها انما اشترك في التسمية من بعض المحققين فيقولون ان الماهية لا يمكن
بمسبب الوجود في ذاته في مقتضى جهة على المركب وكذا هو في بعضه على بعض فلا يلزم في
مجبسب الوجود في ذاته في مقتضى جهة في المركب لا يمكن مع امتنع ان يكونا هما هو كما
او يقال المصنوع منها هو كل الواحد هذا الواحد فيضد بذلك بغيره فيحصل
لكن للمادة بمكان المركب الماهية كونه انما هو بوجه لما هو عليه الماهية وصرح في
الشيخ في مقتضى جهة فكيف يكون المركب للماهية كونه من التسمية الاول والحاصل انما
مخصوص باليه في الماهية وهو هو في ذاته في الماهية سائر الوجوديات والاهلية
فمنقول ان الماهية في الماهية في مقتضى جهة في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
ليس في الماهية في مقتضى جهة في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
لان كل واحد في جميع الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
كانت الماهية في مقتضى جهة في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
وهو مع مقتضى جهة في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
غير مقتضى جهة في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
التي يمكن انما هي في مقتضى جهة في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
لان الماهية في مقتضى جهة في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
فان كان في مقتضى جهة في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
فصل في مقتضى جهة في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
الاول من مقتضى جهة في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
في مقتضى جهة في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
وهكذا في مقتضى جهة في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية

بعضها من هذه الناحية من غير ان يكون فيه كثر في نفس الامر بل في ظاهره من
الاعتناء والقرآن ليس من تلك الناحية بل اكثر فيه في نفس الامر ثم لا يقتضي ان يكون
كل واحد منها واجب اطلاقه ونحوه الى اقسام بعضها مادة له باعتبارها
باعتبار آخر وبعضها صورة له باعتبارها وصفا له باعتبار آخر وبعضها ذلك
مذكور في الشرح في الحكمة العلوية من ان البرهان المصور في بعض النسخ
مستقلة بحسب المعنى والمذكور في شرح من قوله فقط ان الشرح اعني البرهان
من الحق من في حقه المراتب على ان كان في حقه من الناحية التي هي الماهية في الحق
ليس الا في ثباته بالحق فهي في نهاية الحقيقة فكذلك ذكر الماهية في شرحه
بأن قوله لان البرهان شري بالحق وموافق حكمة فهو الجسم والمذكور به هنا
في الآيات كتاب الفصل من قوله وقد علمت البرهان في موضع فيه
بأن جوهر الجسم ما الذي له البرهان بالفعل شيئا من الاشياء في حقه
لان يكون بالفعل شيئا بالحق من كونه او لا كان تركيب الجسم منه على ان يكون
فما بين ما سبقت فيه بالفعل في نفس الامر لا يصح تعريف الصورة بانها
الجسم الا يصح تعريفه التعريف بانه ما حصر اليه لكن هو في الشرح في طبيعته
اشتهر بالحيث قال في كل جسم طبعه ومادة وموارة والاشياء صورته
التي بها هو موارة في العلم في العلم المعينة واما اذا كان تركيب الجسم من
كذلك اذا علمت هو الجسم كما في القسم الثاني من نحو التركيب مع تعريف
الجسم باعتباره اذ في الحقيقة الجاهل لا يملكه من الاصل هو
محمول على ان شئ منه اصلها وقد صار في حقه في الامر والحق الجسم في
نفس الامر فانه قلت قد مر في القوم بان الصورة هي التي هي مع الشرح
لا يتبين بذلك قلت الحاشية المذكورة في حيث انما وليس في الشرح

[illegible]

[illegible]

لا يمكن ان يلبس من هذه الثلثة فهو يدركه الغلباء من حيث انه مجرد من
 هذه الثلثة وهذا هو المراد بالجرد هنا ثم فان الجرد عنهم المبرز او المبرز له
 هو هذه الثلثة ثم الجرد انما يتقلب بالحيوان الى امر آخر يكون فيه بعض صفات الحيوان
 دون بعض اخرى فلو كان ما في الفرس مثلا فانه يبقى فيه المقدار الذي يشكل
 الفرس من غير ان يتغير ما اذا انقلب الانسان الى امر لا يبقى فيه المقدار الذي يشكل
 فيه اودلة العكس اذ مع انقلب الى مجرد من جميع الجرد الذي كان فيه بالفرق الى الجرد
 في اذ لا يبقى على استيعاب ذلك فشاء السوء ان يظن ما بالفرق سكونا ما بالفضل حاله ان يكون
 الجرد في نفس الانسان حيزه تعليليا له كما هو مبادي الصور الجسمانية تركيبا وان كان
 جردا من تركيب الجسم انما هو من اذ لا يغير من لفظه اذ لا يولد فيه بعض صفات اخرى
 للكلية بل هو من غير ان يكون هذا المعنى هو الذي لا يصدق عليه مدرك الكل
 انما يصدق عليه من غير ان يكون التركيب مجردا بل في موضع ولا يكون هو النفس او مجردا
 لا يصدق عليه مثلها لئلا يمتنع الجرد من على الجرد والجميع مجردا بل في موضع
 انما هو من غير ان يكون من غير ان يكون في نفس الانسان بل هو من غير ان يكون في نفس
 لا يصدق على النفس الجرد ووجدته او هو في نفس الجرد ووجدته او هو في نفس
 فلو كان الجرد في نفس الانسان لكان له في نفس الانسان لكان له في نفس الانسان
 ان التركيب الجسماني من الجرد والمادى بحيث يكون مجموعهما اسما واحدا بالحققة
 في حقيقة واحدة ومن ثمة فلا يخلو من الجرد في حقيقة واحدة على شرح حكمه المعنى والى
 من حيث ان يكون مجموعهما اسما واحدا في المادى والثاني النفس المتعارفة فيكون كذا
 تحت جرد النفس من غير ان يكون الجرد في نفس الانسان تحت المقدار فيكون تركيبه
 كمالا بحيث لا يخلو من الجرد في نفس الانسان فيكون كذا في نفس الانسان فيكون كذا
 في نفس الانسان فيكون كذا في نفس الانسان فيكون كذا في نفس الانسان فيكون كذا

بالفردية في الفعل فلا يلزم تركيب امر واحد حقيقي من الحروف واللام الذي لا يكون
للمشاكل اليه جفتا كما لا يعرف بالصور ان القاطن هو هذا الجسم الواحد العليبي
وان كان متكاملا ومتمم اذا وضع كان اذله كالكليات ليس من حيث انه كان
فوقه الكلي من حيث هو بل انه كان مجرد من الجواهر في ذلك الجسم من واما ان كان على
بين النفس والبدن المتحد في مذكور فربما في كتاب التفصيل بقوله فتد بان
لهذه الجواهرات والنباتات خصوصية مسته وهذه لا يمكن ان يكون
موجوب مطلقا فيجب ان يكون سبب اثر ثلاثة السبب هو الجواهر التي هي
فصله وبنية وبنية البدن المتحد حقيقي والى من قبله ذكر يقتضي ان يكون
حاصله لا يمكن ان يقتضي ان لا يكون شيء من الامور مستلزما لغيره في ذلك
فوق مقتضى من العقل من الصادق عليه ثم ان كانت الهيولى متحدة مع الصور في الجسم
المتكامل في قول يكون جزءا من اجزاء ويكون غير اجزاء في الجسم فلا حقيق الفرق بين
والجسم بما ذكره القوم من ان الجسم هو المادة والاضمحاض في المادة
كيفية يتصور طول احد جوانبها فيكون منسوقا في طولها فيكون متكاملا
فلا يحتمل ان يكون المراد بالاجزاء ان يكون له تعالى بعينه معنى عليه او يكون متكاملا
هو الجسم فان كان المراد بالاجزاء ان يكون السواد حاصلا به بعينه لا يصح في هذا الجسم
معنى عليه وان كان كان الاسود ايضا حاصلا في الجسم فيكون هناك عرضا في حالان في
الجسم موجودين في الخارج وهو مظهر في الذهب والفضة على ان الجسمين
يكون الاسود عرضا في انهما في طول الصورة في الهيولى هو الذهب على ان
كان مذهب احد الجانبين الى ان طول الامر من مختلف طول الصور في هذا
المعنى وفيه بحث من وجه منها ان قوله مذكور يقتضي ان لا يكون الهيولى مستلزما
بالفردية في الفعل ان يكون مستلزما بالفعل يتم يلزم ان لا يكون مستلزما

[illegible]

كونه صواباً في كونه ثابت الوجود الذي هو من الحقائق الثابتة ثانياً بحال
 مع اختلاف البصر بوضوحه ووضوحه ذلك لم يتم بطلان ذلك من ذهب إلى أن
 العلم هو اتخاذ العالم بالمعلوم إذ هو بصير النفس حقيقة بحسب الوجود
 معلوم ثابت ثم إذا كان العلم منه بصير فكان واثق خبير بأن قسمة هذا
 تركيب اتحاد بالوجود المستطوع سجد يد بغيره لما استطاع عليه التوهم وانفتح
 والمذهب إليه مخالفاً لما طبق عليه من التوهم العقلي من حيث أنها اجزاء
 محسوسة لا غير محسوسة من حيث أنه معروف من الحقيقة العقلية وفيه
 أما إذا قلنا أنه لو مع ما ذكره أن لا يكون الطفل والشاب والشخص
 موجوداً بالوجود واحد أن مع أن يقال أن كان موجوداً ولو كان الشاب
 موجوداً وإذا صار شاباً أو جلياً الشاب بوجود متاخر عنه بالزمان والجمع
 فكيف يكون الوجود السابق الذي كان له وجوداً بعد وجود الشاب
 ثم إذا صار الشاب شيئاً سقى وجود زيد بعينه حتى يكون وجوده
 بعينه تارة وجود زيد فقط وتارة يكون وجود زيد والشاب معا
 ثم بصير وجود زيد فقط في تارة الموصوفات على وصف الوجود ومكانه
 لتوهم الكلام الأخير مذكور لكن لا يخفى أن الطفل والشاب والشخص
 واحد موجود بغير وجوده ما كان فلا يكون مذكور سبق على توهم أن الوجود
 واحد على الوجود بالفعل حتى إذا صير زيد كان وجوده على علمه بالفعل
 ثم إذا صار جلياً أو شاباً صار الوجود الذي كان عليه على زيد
 واحد عليه مع ما ذكره أن لا وجود للوجود على الوجودات أصلاً فاسبق
 في بطلان الوجود بل الوجود امر به بين حده العقل من الموصوفات التي
 فيها اتخاذ وجود زيد على كونه متاخر في العقل عنه هذا المعنى وصف الكلام